

فويقتل ان مراده باللفظ شدة السند و قد قيل بانواعه و لهذا قيل
قدم المحل لمن علم ان **مقول** في التام ان العلم والعرفه في
النسب مشهورة اي ولا عمومه بل دليل ما بعده قاله العيني هي
اما مصدر او جمع فال كالمعروفة وفيه ما فيه **مقول** وان
المعترضة ملحق للجملة اختلف فيها دون ان ولكن لعدم نقلها
الجملة الى باب العرفه فانها المرفوع الزائدة للتأكيد بخلافها
اذ كان موضعها موضع الجملة لا يحتاج بمنزلة المسورة
وذلك بان وقت في محل الجملة بحسب الاصل لسدادها ومفعولها
بعد العلم سيد مفعوليه وبها اصلها المستند او الخبر وخرج بذلك
مقول مجبى ان زيد قائم ومجرى فتعين النسب لانما ليست في
موضع الجملة ولذلك لا يحذف لام الابتداء وكذا في نحو
قلت ان زيد قائم وامتنع ذلك في نحو مجبى ان زيد قائم
كما قاله الدماميني نقله عن ابن الحاجب **مقول** او مضافه اي ذلك
معناه كاذبان من الآية الشريفة اي اصنام **مقول** ورسوله
اي بالرفع وقويته بشاذ او رسوله بالنسب مطعنا على لفظ الم
ان تمام الغار من **مقول** لرواى معنى الابتداء اي معنى الجملة
ذات الابتداء لان اللام قبل هذه الثلاثة للاختصاص
المستند اليه بالمستند وبعد هاتينى المستند للمستند اليه
او ترجيد له او تشبيها له وقيل لان هذه الثلاثة في معنى
الجملة بقولها من الخبر الى الانتفاء فليزم مطع الخبر على الانتفاء
لكن هذا العقل لا يتم على القول بحذف عطية الخبر على الانتفاء
ولا على ان العطية ملحقه في خبره وسدادها على من الجماع
يرفع مطلقا فان القاطن ان سبق على من الخبر وبعد ان وان

مقول

ولكن

ولكن ان قدر مستند الخبر وكذا الآية على ان العطية ملحق بالاسم
هذا وقد لزم مما تقدم ان الكلام مع كذا انشا الخبر وقد يتوقف
فيه فتأمل من راي صاحب الفنى صرح بان كان للاختيار وراى
الدماميني نقل قول اخر عن بعضهم انما لنا التشبيه **مقول**
وكذا السائق راجع الى مقوله متقدما فقط كما هو مخرج قول
الجمع واخاذا اي الرفع الغرامى ليت واختمها بعد ان يطلق وقيل
ليزله المذكور هذه **مقول** وحقق ان ان يسطر ان لا يكون
اسمها مجزوا وان يكون خبرها صالحا لدخوله اللام وليست في الخبر
المعنى لانها لم تدخل عليه اللام لاسيما مع ان ان كونه
نقله ليس هذا ان هشام **مقول** فقول العمل انما قل هنا ويظهر
اذ كفت بما على مذ هب سيوريه مع ان العلة في المصنفين
رواى الاحتجاج بالاسمال ان المزيل هناك اقوي لانه لفظ
اجبى مراد وهو ما بخلافه هنا فانه لفتان بعض الجملة
ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها مفعول كما في الاصله الآية
وجب الاهمال ولا يد على الاممال وان اسمها ضمير الشأن
والجملة المضملة خبرها قاله زكريا **مقول** نحو وان كل مال
اي على قرينة تحقيق الميم اما على قرينة السند فلا شاهد
لان ان عليها فاقية ومما يجمع الاوامر على التحصيف كل
مستند او اللام لانه لا يبداء وما زائدة وجميع خبره محذوف
نقته وجمع على المعنى والدنا متعلق له او جمع مستدالة
ومحذوف خبره والجملة خبره الاولى وهذا اول ما يلزم على
الاولى من دحوقه لانه لا يستد اعلم خبر المستد او المستدغ
لا يبداء بجمع المعموم او الاضافة لتعديرا والربط على جعل

Copyrighted material